



حوكمة الشركات

2022



حوكمة الشركات

الالتزام بحوكمة الشركات

تلتزم شركة البحرين الوطنية القابضة (يُشار إليها فيما بعد باسم "البحرين الوطنية القابضة" أو "المجموعة") بتنفيذ نظام متوافق مع قانون الشركات التجارية البحريني رقم 21 لسنة 2001 وتعديلاته، وميثاق حوكمة الشركات البحريني، والذي صدر عن وزارة الصناعة والتجارة واعتمده مصرف البحرين المركزي في 2010؛ وتعديله في 2018 ومن ثمّ تعديله في 2022، وعلى وجه الخصوص، وحدة الضوابط رفيعة المستوى الموجودة في الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بحوكمة الشركات والسياسات والإرشادات ذات الصلة بالشركة، والتي تخضع لمراجعات دورية، مع العلم أن آخر نسخة محدثة تم اعتمادها وتطبيقها كانت في شهر فبراير 2022.

تحرص شركة البحرين الوطنية القابضة على تطبيق متطلبات حوكمة الشركات في كل جانب من جوانب عملياتها ومسؤولياتها وتعتمده بوصفه النظام الذي يُوجه ويراقب العمليات التجارية للمجموعة ماليًا وتجاريًا.

يحدد الهيكل التنظيمي لحوكمة الشركات توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف المشاركين في المجموعة، مثل المساهمين ومجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والتنفيذية والمستفيدين الآخرين. إضافةً إلى ذلك، يُعد بمثابة دليل إرشادي لصناعة قرارات المجموعة واستراتيجيتها لوضع النموذج الذي يحدد أهدافها، والوسائل التي يجب اتباعها لتحقيق تلك الأهداف، وأداة قياس لرصد أداؤها.

الجهات الرقابية

حافظت شركة البحرين الوطنية القابضة والشركات التابعة لها: (شركة البحرين الوطنية للتأمين ش.م.ب. (مقفلة)، وشركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة ش.م.ب. (مقفلة)، وشركة أي أسست الشرق الأوسط ذ.م.م. (أي أسست) على التزامها التام بجميع القوانين واللوائح المعمول بها الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية الأخرى، حيث أنه لم يتم الإبلاغ عن أي غرامات مالية مفروضة خلال عام 2022.

ملكية الأسهم

أسهم البحرين الوطنية القابضة مدرجة في بورصة البحرين، وأصدرت المجموعة 119,175,000 سهمًا عاديًا بقيمة اسمية قدرها 100 فلس لكل سهم؛ وجميع الأسهم مدفوعة بالكامل.

قائمة تصنيف حقوق ملكية المساهمين

#	تصنيف المساهمين	نسبة المساهمة (%)		
		أفراد	شركات	الحكومة أو المنظمات
1	بحرينيون	56.055%	28.027%	0.229%
2	عرب	2.049%	13.138%	-
3	جنسيات أخرى	0.047%	0.454%	-
4	المجموع	58.151%	41.619%	0.229%
	الإجمالي	84.311%	15.188%	0.501%
	المجموع	100.00%		

حوكمة الشركات (يتبع)

تفاصيل المساهمين حسب جنسيتهم

الجنسية	عدد المساهمين	عدد الأسهم	نسبة المساهمة (%)
بحريني	652	100,478,485	84.3117%
إماراتي	4	81,500	0.0684%
كويتي	2	15,133	0.0127%
قطري	2	4,318	0.0036%
سعودي	8	2,374,660	1.9926%
هندي	3	56,127	0.0471%
عراقي	3	15,617,467	13.1047%
مغربي	1	6,158	0.0051%
مصري	1	543	0.0005%
جزر العذراء (بريطانيا)	1	540,609	0.4536%
المجموع	677	119,175,000	100.00%

تفاصيل المساهمين حسب حصة المساهمة لكل منهم

#	المساهمة (الأسهم)	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة المساهمة (%)
1	<50,000	495	6,187,148	5.192%
2	50,000 to 500,000	131	22,371,489	18.772%
3	500,001 to 5,000,000	49	75,181,790	63.085%
4	>5,000,001	2	15,434,573	12.951%

كبار المساهمين (المساهمون الذين يمتلكون نسبة 5% أو أكثر من رأس مال شركة البحرين الوطنية القابضة)

#	الاسم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة المساهمة (%)	اسم الشخص الطبيعي، النهائي	الجنسية
1	الشركة الوطنية للتأمين	7,808,734	6.552%	لا يوجد	عراقي
2	عبد الحميد زينل محمد زينل	7,625,839	6.399%	لا يوجد	بحريني

مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة شركة البحرين الوطنية القابضة من 10 أعضاء غير تنفيذيين، تم انتخابهم بالتصويت التراكمي ووافق عليهم مصرف البحرين المركزي في أبريل 2020 لمدة 3 سنوات، ويقوم المساهمون بانتخاب مجلس الإدارة، وذلك من أجل تمثيل المساهمين وحماية حقوقهم ومصالحهم. وبعد انتخاب مجلس الإدارة، يلتزم كل عضو بالتوقيع على خطاب تعيين ينص على شروط مدة تعيينه، والواجبات والمسؤوليات، والمكافآت، وأتعاب الحضور، ومدونة قواعد السلوك، والسرية المرتبطة بذلك المنصب.

علاوةً على ذلك، ووفقاً لقوانين وقواعد ولوائح حوكمة الشركات، يخضع أعضاء مجلس الإدارة لحوارات تدريبية دورية تنظمها المجموعة إما داخلياً أو بالتعاون مع مؤسسات تدريبية وتعليمية خارجية، إضافةً إلى ذلك، يخضع مجلس الإدارة وأعضاء لجان مجلس الإدارة، بشكلٍ منتظم، لنظام تقييم سنوي وفقاً لقواعد حوكمة الشركات ذات الصلة وذلك لتقييم مدى فعالية الأعضاء ومساهماتهم.

يحرص مجلس الإدارة على اتباع السياسات والأنظمة الداخلية للمجموعة وأن يلتزم بها فيما يتعلق بمدونة أخلاقيات ومهنية العمل كونه الجهة المسؤولة عن الإشراف على أعمال المجموعة وشؤونها نيابة عن المساهمين، بهدف تعزيز قيمة المساهمين على المدى البعيد أثناء حمايته لحقوق ومصالح المستفيدين الآخرين، مع الحفاظ على أعلى معايير الشفافية والمساءلة. وقد تحقق ذلك من خلال نظام المراقبة الذي وضعه مجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر، التي يرفع رئيسها إلى مجلس الإدارة المسائل التي تم مناقشتها من خلال اللجنة فيما يخص الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها. علاوةً على ذلك، وحرصاً من مجلس الإدارة على ضمان تنفيذ سياسة الشفافية، يبذل مجلس الإدارة جهوده لتوفير قنوات اتصال مفتوحة مع مساهمي المجموعة من خلال الموقع الإلكتروني للمجموعة، ورسائل البريد الإلكتروني، والصحافة، وصفحاتها على منصات التواصل الاجتماعي، وكذلك من خلال الاجتماعات الدورية للمساهمين. ويُرَد في الصفحة (8-12) أسماء أعضاء مجلس الإدارة وملفاتهم الشخصية.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

يعتبر عضو مجلس الإدارة المستقل هو أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة والذي لا علاقة جوهرية له مع الشركة يمكن أن تتعارض مع قرار عضو مجلس الإدارة ولا يشارك في العمليات اليومية للشركة، وطبقاً لالتزامات وحدة الضوابط رفيعة المستوى الخاصة بمصرف البحرين المركزي وميثاق حوكمة الشركات، اعتمدت شركة البحرين الوطنية القابضة إجراءات شاملة لمراجعة وتحديد استقلالية أعضاء مجلس الإدارة سنوياً. وفي عام 2022، استوفى أربعة أعضاء من مجلس الإدارة المتطلبات القانونية التي سمحت بتصنيفهم على أنهم "أعضاء مستقلون".

نظام انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

يتعيّن انتخاب مجلس الإدارة من خلال التصويت التراكمي السري في اجتماع الجمعية العمومية. والتصويت التراكمي هو طريقة يُمنح فيها كل مساهم حق التصويت بما يتناسب مع عدد الأسهم التي يمتلكها، حيث تضمن هذه الطريقة تحقيق أهداف الشركة وزيادة فرص تمثيل مساهمي الأقلية في مجلس الإدارة.

حوكمة الشركات (يتبع)

إنهاء عضوية عضو (أعضاء) مجلس الإدارة

الإنهاء:

تلتزم شركة البحرين الوطنية القابضة باتباع اللوائح والقوانين التي تنص عليها وزارة الصناعة والتجارة، ومصرف البحرين المركزي، وبورصة البحرين، والنظام الأساسي للمجموعة وعقد تأسيسها فيما يتعلق بإنهاء عضوية أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة.

وتباعاً لذلك، يجوز إنهاء عضوية أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة في الحالات التالية:

- طبقاً للمادة (18) والمادة (197) من قانون الشركات التجارية البحريني.
- إذا تم تعيينه أو انتخابه بأي طريقة تخالف أحكام قواعد وأنظمة مصرف البحرين المركزي و/أو قانون الشركات التجارية و/أو النظام الأساسي للشركة.
- إذا فقد أي شرط من شروط عضوية مجلس الإدارة المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة والمادة (25).
- إذا أساء استخدام منصبه كعضو مجلس إدارة في القيام بأمور شخصية أو أي أعمال له فيها مصلحة شخصية أو تنافس مصلحة الشركة أو تسبب في أي نوع من الضرر الفعلي للشركة أو أثر سلباً على سمعتها. يجب ألا يُخل إنهاء عضوية مجلس الإدارة بأي حق للشركة في الحصول على تعويض.
- إذا لم يحضر نسبة 75% على الأقل من جميع اجتماعات مجلس الإدارة في أي سنة مالية معيّنة دون تقديم عذر كتابي مقبول إلى مجلس الإدارة، وعلى مجلس الإدارة أن يبت في هذا الأمر بالشكل الذي يراه مناسباً.
- إذا استقال أو انسحب من منصبه، بشرط أن يتم ذلك في الوقت المناسب والصحيح، وإلا فإنه سيكون مسؤولاً عن سداد تعويض إلى الشركة.
- إذا وافق على قبول التعيين في أي منصب آخر في الشركة يتقاضى عنه راتباً أو أجرًا بخلاف الذي يقرره مجلس الإدارة من حين لآخر لمنحه الأجر بسبب الطبيعة التنفيذية لمهامه.

إقالة أعضاء مجلس الإدارة:

- يجوز للجمعية العمومية إقالة جميع أو بعض أعضاء مجلس الإدارة، حتى وإن نص النظام الأساسي للشركة على خلاف ذلك. ويجب تقديم طلب لهذا الغرض من عدد من المساهمين الذين يمثلون ما لا يقل عن عشرة (10%) بالمئة من رأس المال، وعلى مجلس الإدارة تقديم الطلب إلى الجمعية العمومية في غضون شهر واحد على الأكثر من تاريخ تقديمه، وإلا تقوم وزارة التجارة والصناعة بإرسال الدعوة. كما لا يجوز للجمعية العمومية مناقشة طلب الإقالة إذا لم يكن مدرجاً في أجندة اجتماعها، ما لم تحدث تطورات جديدة أثناء الاجتماع. إضافة إلى ذلك، يجوز للعضو الذي تمت إقالته المطالبة بتعويض من الشركة إذا تمت إقالته دون سبب مقبول أو في وقت غير مناسب.

واجبات مجلس الإدارة

- اعتماد السياسات التجارية والمالية المرتبطة بتنفيذ وتحقيق الشركة لأهدافها، وإعداد والإشراف على مراجعة خطط الشركة وسياساتها واستراتيجياتها.
- وضع لوائح وأنظمة الرقابة الداخلية للشركة والإشراف عليها.
- تحديد الهيكل الأمثل لرأس مال الشركة والاستراتيجيات والأهداف المالية واعتماد الموازنات السنوية.
- اعتماد القوائم المالية ربع السنوية والسنوية للشركة.
- مراقبة أنشطة الإدارة التنفيذية.
- تشكيل اللجان المتخصصة المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- وضع آلية لتنظيم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة للحد من تضارب المصالح.
- ضمان عدالة المعاملة بين المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية.

المعاملات الجوهرية التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة

تشمل المعاملات الجوهرية التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة المعاملات الائتمانية الكبرى وفقاً لمصفوفة الصلاحيات المعتمدة من مجلس الإدارة، والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وأي قرارات مهمة أخرى سواء كانت إستراتيجية، أو استثمارية، أو تمويلية كبرى، وفقاً للسياسات والإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة.

إحصائيات العضوية حسب الجنس في مجلس الإدارة

عدد أعضاء مجلس الإدارة	ذكور	النسبة	إناث	النسبة
10	10	100%	-	-

- في الانتخابات الأخيرة لعام 2020 ، كانت هناك مرشحة ترشحت لشغل مقعد في مجلس الإدارة، إلا أنها لم تحصل على أصوات كافية لتأمين المنصب.
- من المقرر إنهاء المدة في مارس 2023. ترحب الشركة بجميع المرشحين/المشاركات من كلا الجنسين في الانتخابات المقبلة.

حوكمة الشركات (يتبع)

ملكية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لأسهم شركة البحرين الوطنية القابضة - من يناير إلى ديسمبر 2022

التغيرات	عدد الأسهم كما في 2022/12/31	عدد الأسهم كما في 2022/01/01	المنصب	اسم المساهم
أعضاء مجلس الإدارة				
-	1,395,792	1,395,792	رئيس مجلس الإدارة	فاروق يوسف المؤيد
-	1,427,152	1,427,152	نائب رئيس مجلس الإدارة	عبد الحسين خليل دواني
42,604	730,398	687,794	عضو مجلس الإدارة	عبد الرحمن محمد جمعة
157,570	3,487,762	3,330,192	عضو مجلس الإدارة	جهاد يوسف أمين
-	530,881	530,881	عضو مجلس الإدارة	علي حسن محمود
-	105,000	105,000	عضو مجلس الإدارة	أياد سعد القصيبي
-	64,058	64,058	عضو مجلس الإدارة	سامي محمد شريف زينل
-	152,037	152,037	عضو مجلس الإدارة	طلال فؤاد كانو
-	105,000	105,000	عضو مجلس الإدارة	غسان قاسم فخرو
الإدارة التنفيذية				
-	114,741	114,741	الرئيس التنفيذي للمجموعة	سمير الوزان

وصف المعاملات التي قام بها أعضاء مجلس الإدارة وأزواجهم وأبنائهم على أسهم المجموعة خلال 2022

#	الاسم	المنصب / صلة القرابة	الأسهم المملوكة كما في 2022/12/31	إجمالي معاملات البيع	إجمالي معاملات الشراء
1	عبد الرحمن محمد جمعة	عضو مجلس الإدارة	730,398	-	42,604
2	جهاد يوسف أمين	عضو مجلس الإدارة	3,487,762	-	157,570

حضور أعضاء مجلس الإدارة اجتماعات مجلس الإدارة في 2022

أعضاء مجلس الإدارة	المنصب	الاجتماع رقم 1 23 فبراير	الاجتماع رقم 2 12 مايو	الاجتماع رقم 3 27 يوليو	الاجتماع رقم 4 9 نوفمبر	الاجتماع رقم 5 6 ديسمبر	نسبة الحضور
فاروق يوسف المؤيد	رئيس مجلس الإدارة (عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي)	✓	✓	✓*	✓	✓	100%
عبد الحسين خليل دواني	نائب رئيس مجلس الإدارة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي)	✓	✓	✓	✓	✓	100%
عبد الرحمن محمد جمعة	عضو مجلس الإدارة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي)	✓	✓	✓	✓	✓	100%
جهاد يوسف أمين	عضو مجلس الإدارة (عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي)	✓	✓	✓	✓	✓	100%
سامي محمد شريف زينلي	عضو مجلس إدارة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي)	✓	✓	✓	✓	✓	100%
أياد سعد القصيبي	عضو مجلس الإدارة (عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي)	✓	✓	✓*	✓	✓	100%
غسان قاسم فخرو	عضو مجلس الإدارة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي)	✓	✓	✓	✗	✗	80%
طلال فؤاد كانو	عضو مجلس الإدارة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي)	✓	✓	✗	✓	✓	80%
علي حسن محمود	عضو مجلس الإدارة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي)	✓	✓	✓*	✗	✗	60%
رضا عبدالله فرج	عضو مجلس الإدارة (عضو مستقل غير تنفيذي)	✓	✓	✓	✓	✓	100%

* حضر عن بعد

- السيد/ فاروق يوسف المؤيد هو رئيس مجلس الإدارة.
- يتم تنفيذ عملية التعريف والتوجيه لمجلس الإدارة بمساعدة الرئيس التنفيذي للمجموعة وسكرتير المجموعة. كما تتم إدارة العملية عن طريق الاجتماعات والمناقشات المستمرة مع الإدارة العليا، والمدققين الخارجيين والداخليين، بغرض زيادة الوعي بالقضايا الحالية واتجاهات السوق.
- يتعين على مجلس الإدارة أن يجتمع أربع مرات على الأقل في السنة المالية، ويجب أن يحضر أعضاء مجلس الإدارة نسبة 75% على الأقل من الاجتماعات التي تُعقد خلال السنة المالية.
- يحدد المساهمون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.
- عقد مجلس إدارة شركة البحرين الوطنية القابضة خمس اجتماعات خلال عام 2022.

حوكمة الشركات (يتبع)

تفاصيل المكافآت، بما في ذلك أتعاب أعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم وحضور أعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة في السنة المالية 2022 طبقاً للجدول التالي:

الاسم	المكافآت المتغيرة						المكافآت الثابتة				
	المبلغ الإجمالي (لا يشمل مصروفات بدل المصاريف)	مكافأة نهاية الخدمة	الإجمالي	أخرى**	برامج الحوافز	مكافآت رئيس مجلس الإدارة والعلاوات	الإجمالي	أخرى*	الرواتب	إجمالي بدلات حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان	مكافآت رئيس مجلس الإدارة ومجلس الإدارة
أولاً: أعضاء مجلس الإدارة المستقلون:											
فاروق يوسف المؤيد	- 28,567	-	20,000	-	-	20,000	8,567	2,367	-	6,200	-
جهاد يوسف أمين	- 19,814	-	10,000	-	-	10,000	9,814	514	-	9,300	-
إياد سعد القصبي	- 20,714	-	10,000	-	-	10,000	10,714	514	-	10,200	-
رضا عبد الله فرج	- 24,682	-	15,000	-	-	15,000	9,682	1,382	-	8,300	-
ثانياً: أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين:											
عبد الحسين خليل ديوالي	- 17,790	-	10,000	-	-	10,000	7,790	1,790	-	6,000	-
عبد الرحمن محمد جمعة	- 19,290	-	10,000	-	-	10,000	9,290	1,790	-	7,500	-
سامي محمد شريف زينل	- 18,814	-	10,000	-	-	10,000	8,814	514	-	8,300	-
غسان قاسم فخرو	- 19,514	-	10,000	-	-	10,000	9,514	514	-	9,000	-
علي حسن محمود	- 17,282	-	10,000	-	-	10,000	7,282	1,382	-	5,900	-
طلال فؤاد كاتو	- 15,514	-	10,000	-	-	10,000	5,514	514	-	5,000	-
الإجمالي	- 201,981	-	115,000	-	-	115,000	86,981	11,281	-	75,700	-

مكافآت أخرى:

- * تشمل المزايا العينية - مبلغ محدد - مكافآت الأعمال الفنية والاستشارية (إن وجدت)
- ** تشمل حصة عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (يرجى ذكر القيمة) (إن وجدت)

لجان مجلس الإدارة

لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر

المسؤوليات

- الإشراف على اختيار وتعويض أتعاب المدققين الخارجيين، والتأكد من استيفائهم للمستوى الاحترافي والمهني المطلوب، لتعيينهم وموافقة مجلس الإدارة عليهم في اجتماع الجمعية العامة السنوية.
- الموافقة على تعيين أو استبدال أو إعادة تكليف أو إقالة رئيس التدقيق الداخلي.
- مراجعة واعتماد الخطط السنوية للتدقيق الداخلي والالتزام والمخاطر.
- مراجعة القوائم المالية السنوية وربيع السنوية ونصف السنوية المدققة ومناقشتها مع مجلس الإدارة والحصول على موافقته عليها.
- المساهمة في تطوير إطار عمل إدارة المخاطر.
- ضمان الالتزام بجميع القواعد الرقابية والقانونية ذات الصلة.
- تنفيذ تعليمات مجلس الإدارة فيما يخص جميع التحقيقات.
- مراجعة الترتيبات الخاصة بالإبلاغ عن المخالفات والتأكد من الاستماع إلى المبلغين عن المخالفات وحماية حقوقهم.
- الإشراف على الإجراءات والضوابط الداخلية المتسقة مع هيكل حوكمة الشركات.
- مراقبة فعالية ونزاهة أنظمة الرقابة الداخلية.
- ضمان دراية كافة أعضاء لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر على علم أمور المحاسبة وإعداد التقارير المهمة والممارسات وتقديرات الإدارة، بما في ذلك التصريحات المهنية والرقابية المحدثة، وفهم تأثيرها على القوائم المالية.
- مراجعة ومناقشة مدى كفاية الموظفين والإجراءات والضوابط الداخلية للتدقيق الداخلي، بالإضافة إلى إجراءات إدارة الالتزام وأي أنظمة لإدارة المخاطر.
- ضمان إعداد واتخاذ الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن المخاطر المالية عالية المستوى وشفافية عملية الإبلاغ المالي.
- تقييم استقلالية وحس المسؤولية وفعالية المدققين الخارجيين.

حضور أعضاء لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر لاجتماعات اللجنة في 2022

الأعضاء	المنصب	الاجتماعات						
		رقم 1 15 فبراير	رقم 2 9 مايو	رقم 3 26 يوليو	رقم 4 6 نوفمبر	نسبة الحضور	بدل الحضور للجلسة الواحدة (دينار بحريني)**	إجمالي بدلات الحضور (دينار بحريني)
رضا عبد الله فرج	رئيس اللجنة (عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي)	✓	✓	✓	✓	100%	600	2,300
أياد سعد القصيبي	نائب رئيس اللجنة (عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي)	✓*	✓	✓*	✓	100%	500	1,900
عبد الرحمن محمد جمعة	عضو اللجنة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي)	✗	✓	✓*	✓	75%	500	1,500
علي حسن محمود	عضو اللجنة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي)	✓*	✓*	✗	✗	50%	500	900

* حضر عن بعد

** تمت زيادة بدلات حضور جلسات اللجان بمقدار 100 د.ب لكل جلسة، بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 23 فبراير 2022.

- السيد رضا عبد الله فرج هو رئيس لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر.
- يتعين على لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر أن تجتمع أربع مرات على الأقل في السنة المالية.
- انعقدت لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر التابعة لشركة البحرين الوطنية القابضة أربع مرات خلال عام 2022.

حوكمة الشركات (يتبع)

لجنة الشؤون التنفيذية والاستثمار

المسؤوليات

- مراقبة تطور إستراتيجية المجموعة وفقاً لخطة العمل الموضوعية على مدى ثلاث سنوات.
- توجيه ومراقبة وتنسيق إدارة وأداء المجموعة بما يتوافق مع الاستراتيجيات المعتمدة وخطة العمل والموازنة.
- إعداد ومراقبة سياسة الاستثمار باعتبارها جزء من خطة العمل الشاملة.
- مراجعة فرص الأعمال والاستثمارات للمجموعة وتقديم توصيات بها.
- المساعدة في الحفاظ على الإشراف على المتطلبات المالية للمجموعة، بالإضافة إلى ضمان امتلاك المجموعة لأدوات مراقبة الأداء المعمول بها وفحص وتحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية.

حضور أعضاء لجنة الشؤون التنفيذية والاستثمار لاجتماعات اللجنة في 2022

الأعضاء	المنصب	الاجتماع رقم 1 25 يناير	الاجتماع رقم 2 6 فبراير	الاجتماع رقم 3 25 أبريل	الاجتماع رقم 4 5 يونيو	الاجتماع رقم 5 27 و 28 يونيو	الاجتماع رقم 6 12 و 13 أكتوبر	الاجتماع رقم 7 4 ديسمبر	نسبة الحضور	الحضور للجلسة الواحدة (دينار بحريني)**	إجمالي بدلات الحضور (دينار بحريني)
غسان قاسم فخرو	رئيس اللجنة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي)	✓	✓*	✓	✓	✓	✓	✓	100%	600	4,000
سامي محمد شريف زينل	نائب رئيس اللجنة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي)	✓	✓*	✓	✓	✓	✓	✓	100%	500	3,300
جهاد يوسف أمين	عضو اللجنة (عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي)	✓*	✓*	✓	✓	✓	✓	✓	100%	500	3,300
أياد سعد القصيبي	عضو اللجنة (عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي)	✓	✓*	✓	✓	✓*	✓	✓	100%	500	3,300

* حضر عن بعد

** تمت زيادة بدلات حضور جلسات اللجان بمقدار 100 د.ب لكل جلسة، بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 23 فبراير 2022.

- السيد/ غسان فخرو هو رئيس لجنة الشؤون التنفيذية والاستثمار.
- يتعين على لجنة الشؤون التنفيذية والاستثمار أن تجتمع أربع مرات على الأقل في السنة المالية.
- انعقدت لجنة الشؤون التنفيذية والاستثمار التابعة لشركة البحرين الوطنية القابضة سبع مرات خلال عام 2022.

لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة

المسؤوليات

- مراقبة إعداد إطار عمل مناسب لحوكمة الشركات.
- ترشيح أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفرعية، بالإضافة إلى الرؤساء التنفيذيين للمجموعة والمدير المالي وسكرتير المجموعة.
- تقديم التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بالتغييرات التي تطرأ على مجلس الإدارة ولجانه.
- المساعدة في تصميم خطة الخلافة لمجلس الإدارة والادارة التنفيذية العليا.
- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن سياسة المكافآت وباقات المكافآت الفردية لجميع كبار التنفيذيين.
- تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة واللجان وكبار التنفيذيين.

حضور أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة لاجتماعات اللجنة في عام 2022

الأعضاء	المنصب	الاجتماع رقم 1 23 فبراير	الاجتماع رقم 2 6 ديسمبر	نسبة الحضور	بدل الحضور للجلسة الواحدة (دينار بحريني)	إجمالي بدلات الحضور (دينار بحريني)
فاروق يوسف المؤيد	رئيس (عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي)	✓	✓	%100	600	1,200
عبد الحسين خليل ديواني	نائب رئيس اللجنة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي)	✓	✓	%100	500	1,000
جهاد يوسف أمين	عضو اللجنة (عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي)	✓	✓	%100	500	1,000
رضا عبد الله فرج	عضو اللجنة (عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي)	✓	✓	%100	500	1,000
عبد الرحمن محمد جمعة	عضو اللجنة (عضو مجلس إدارة غير تنفيذي)	✓	✓	%100	500	1,000

- السيد فاروق يوسف المؤيد هو رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة.
- يتعين على لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة أن تجتمع مرتين على الأقل في العام.
- انعقدت لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة التابعة لشركة البحرين الوطنية القابضة مرتين خلال عام 2022.

حوكمة الشركات (يتبع)

تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان

بناءً على متطلبات حوكمة الشركات، يُجري مجلس الإدارة تقييمًا ذاتيًا لأدائه، وأداء كل لجنة، وعضو مجلس الإدارة بصفة فردية سنوياً. يتعين إجراء عملية التقييم من خلال استكمال استبيان مُقنن مقابل معايير تصنيف محددة مسبقاً.

في مجموعة شركة البحرين الوطنية القابضة، تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة مسؤولة الإشراف على التقييم والنتائج التي تثبت أن مجلس الإدارة ولجانه الفرعية قد أنجزوا المهام المسندة إليهم على أكمل وجه وأنهم قد أخذوا بعين الاعتبار وبشكل مناسب في أي توصيات تنشأ عن ذلك التقييم.

الجمعية العامة السنوية

يتعين على جميع الشركات المساهمة عقد اجتماع جمعية عامة سنوية طبقاً لمرسوم قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001 (وتعدلاته). والجمعية العامة السنوية هي الاجتماعات السنوية التي يتم ترتيبها للمساهمين لمناقشة أمور الشركة والنظر في الطول المطروحة. وتعتبر أعلى هيئة لصنع القرار في شركة البحرين الوطنية القابضة هي الجمعية العامة التي يُتاح للمساهمين فيها الفرصة للعلم بمدى مشاركة الشركة في إدارة أنشطتها وتقييمها. كما يشجع إطار حوكمة الشركات أعضاء مجلس إدارة شركة البحرين الوطنية القابضة على حضور اجتماعات الجمعية العامة لتقديم الحسابات السنوية وتقرير مجلس الإدارة. علاوةً على ذلك، فإن منصة الجمعية العامة السنوية لمجلس الإدارة تجمع الموافقة الرسمية من المساهمين على القرارات والتصويت على انتخابات مجلس الإدارة. وفي الجمعية العامة السنوية الأخيرة لمساهمي الشركة التي كانت بتاريخ 27 مارس 2022، حضر 9 أعضاء من مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العامة السنوية عن بعد عبر تطبيق "زووم" بسبب الإجراءات الاحترازية لفيروس "كوفيد-19" والتوجيهات الحكومية بشأن الحد من التواصل الاجتماعي، وتم توزيع نسبة 30% أرباحاً نقدية على المساهمين عن السنة المنتهية في 2021.

هناك قواعد قانونية تحكم فترة إخطار انعقاد اجتماع الجمعية العامة السنوية، حيث يجب ألا تقل مدة جميع الإخطارات التي تدعو لانعقاد الجمعية العامة السنوية للمساهمين وممثليهم وبورصة البحرين عن 21 يومًا قبل الاجتماع.

كما يتم نشر إخطار انعقاد الجمعية العامة السنوية لشركة البحرين الوطنية القابضة في الصحف المحلية وإعلان في بورصة البحرين، ويتعين أن يتضمن الإخطار دعوة الجمعية العامة السنوية وبنود أجندة الاجتماع.

يجب أن تستوفي الجمعيات العامة السنوية متطلبات النصاب القانوني وفقاً لقانون الشركات التجارية لتأكيد صحة نتائج التصويت.

قدمت شركة البحرين الوطنية القابضة محضر اجتماع الجمعية العامة السنوية في 2022 إلى المساهمين والهيئات المختصة في غضون 15 يومًا من تاريخ الاجتماع.

الجمعية العامة غير العادية

تشير الجمعية العامة غير العادية إلى أي اجتماع للمساهمين تدعو إليه أي شركة بخلاف الجمعية العامة السنوية المقررة لها، وتتعدد للحالات المحددة المنصوص عليها في المادة (210) من قانون الشركات التجارية البحريني.

شركة البحرين الوطنية القابضة لم تطلب عقد الجمعية العامة غير العادية خلال عام 2022.

حقوق المساهمين

تراقب شركة البحرين الوطنية القابضة باستمرار الالتزامات القانونية التي يفرضها قانون الشركات التجارية البحريني وتعديلاته فيما يتعلق بحقوق المساهمين والجمعيات العامة، حيث خصصنا قسمًا على الموقع الإلكتروني للمجموعة (www.bnhtgroup.com) لتبيين حقوق المساهمين في الاجتماعات والمشاركة والتصويت في كل اجتماع للمساهمين والتواصل بشكل مفتوح مع المجموعة.

الإدارة

قام مجلس الإدارة بتفويض مسؤولية الإدارة اليومية لأعمال المجموعة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، الذي يدعمه فريق الإدارة العليا من ذوي الخبرة وعدد من اللجان التشغيلية المذكورة في هذا التقرير. وترد قائمة بأسماء والملفات الشخصية للرئيس التنفيذي للمجموعة وفريق الإدارة العليا في مقدمة هذا التقرير السنوي (صفحة 20).

بلغ إجمالي أعلى 6 أجور تم سدادها في عام 2022 إلى موظفي الإدارة الرئيسيين بما في ذلك الرواتب والامتيازات والبدلات والمكافآت السنوية: 775,523 دينار بحريني

المبلغ الإجمالي	أي مكافآت نقدية / عينية أخرى لعام 2022	إجمالي الأجر المدفوع (علاوة)	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	الإدارة التنفيذية
775,523	12,000	205,000	558,523	أعلى 6 أجور للمسؤولين التنفيذيين، بما في ذلك الرئيس التنفيذي والمدير المالي

ملاحظات:

1. تُستثنى الأجر المكتسبة إذا كان المسؤولون التنفيذيون أيضاً أعضاء في مجلس إدارة الشركات التابعة أو الكيانات الأخرى للمجموعة.
2. الإفصاح هو لأعلى 6 مسؤولين تنفيذيين والذين يعملون في الكيان كما في تاريخ التقرير.

حوكمة الشركات (يتبع)

اللجان التشغيلية

لجنة الإدارة التنفيذية لشركة البحرين الوطنية القابضة

مسؤوليات اللجنة

- توفير منتدى لأفكار وآراء فريق الإدارة العليا للنظر في القضايا المتعلقة بسياسة واستراتيجية المجموعة، وكذلك لتبادل المعلومات بين الإدارات.
- التأكيد لمجلس الإدارة أن شؤون المجموعة تتم إدارتها والإشراف عليها من خلال فريق يضم كبار المديرين.
- ضمان توحيد السياسات والممارسات على مستوى المجموعة.
- ممارسة الصلاحيات المالية التي يمنحها مجلس الإدارة وتوزيع الصلاحيات المالية.
- توفير منتدى لمواهب الإدارة العامة المستقبلية للمجموعة لتعرضها للمسائل متعددة الوظائف أو المسائل الإدارية العامة.
- ضمان الالتزام بجميع قرارات مجلس الإدارة.
- غرس ثقافة روح الفريق داخل المجموعة.

أعضاء اللجنة

- مسعود بدر، نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة، شركة البحرين الوطنية القابضة – رئيس اللجنة
- أناند سوبرامانيام، الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإستثمار للمجموعة، شركة البحرين الوطنية القابضة – عضو اللجنة
- إيمان مجلي، الرئيس التنفيذي، شركة البحرين الوطنية للتأمين – عضو اللجنة
- إيناس أسيري، الرئيس التنفيذي، شركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة – عضو اللجنة
- فاطمة العمادي، سكرتير المجموعة والمستشار القانوني، شركة البحرين الوطنية القابضة – عضو اللجنة
- أنانثا راماني، مدير أول – الشؤون المالية، شركة البحرين الوطنية القابضة – عضو اللجنة
- محسن علي، مدير أول – الشؤون المالية، شركة البحرين الوطنية القابضة – عضو اللجنة
- بشاير ضيف، مدير أول – الاتصال المؤسسي والاستدامة، شركة البحرين الوطنية القابضة – عضو اللجنة
- سامي عسكر، مدير أول – تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي، شركة البحرين الوطنية القابضة – عضو اللجنة
- مريم الأحمد، مدير أول – الموارد البشرية، شركة البحرين الوطنية القابضة – عضو اللجنة
- عبد الله روان بخش، مساعد مدير – التدقيق الداخلي، شركة البحرين الوطنية القابضة – عضو اللجنة
- حسين مبارك، مدير المرافق، شركة البحرين الوطنية القابضة – عضو اللجنة (استقال، سبتمبر 2022) – محمد حسين، مساعد – المرافق، شركة البحرين الوطنية القابضة – عضو اللجنة (انضم للجنة)
- استير بينتو، المساعدة الشخصية للرئيس التنفيذي للمجموعة، شركة البحرين الوطنية القابضة – أمين سر اللجنة

لجنة إدارة المخاطر

مسؤوليات اللجنة

- تنسيق عملية صناعة القرار لضمان التوافق بين استجابات إدارة المخاطر.
- الإشراف على إعداد وتنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية.
- مراقبة الأداء المستمر لإطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية.
- ضمان تحديد المسؤوليات والصلاحيات بوضوح وتخصيص الموارد الكافية لإطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية.
- المراجعة المنتظمة لمدى ملاءمة عمليات إدارة المخاطر والاستجابات للمخاطر.
- تقديم عرض شامل لملف مخاطر المؤسسة إلى مجلس الإدارة.
- ضمان مراجعة ومراقبة خطة استراتيجية الأعمال.
- ضمان المراجعة الدورية لخطة الشركة ومخاطر الإستراتيجية.
- ضمان المراجعة السنوية لبرنامج التأمينات الخاص بالمجموعة.
- اتخاذ قرارات المخاطر على مستوى لجنة الإدارة وتصعيد قرارات المخاطر الأخرى المطلوبة إلى لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.
- ضمان قيام مختلف وحدات الأعمال ووظائف الدعم بتنفيذ تقنيات وضوابط القضاء على المخاطر.

أعضاء اللجنة

- سمير الوزان، الرئيس التنفيذي للمجموعة، شركة البحرين الوطنية القابضة – رئيس اللجنة
- مسعود بدر، نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة، شركة البحرين الوطنية القابضة – عضو اللجنة
- أناند سوبرامانيام، الرئيس التنفيذي للشئون المالية والإستثمار للمجموعة، شركة البحرين الوطنية القابضة – عضو اللجنة
- إيمان مجلي، الرئيس التنفيذي، شركة البحرين الوطنية للتأمين – عضو اللجنة
- إيناس أسيري، الرئيس التنفيذي، شركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة – عضو اللجنة
- محمد العباسي، مدير أول – الالتزام ومكافحة غسيل الأموال، شركة البحرين الوطنية للتأمين – عضو اللجنة (استقال، أغسطس 2022)
- سامي عسكر، مدير أول – تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي، شركة البحرين الوطنية القابضة – عضو اللجنة
- عبد الله روان بخش، مساعد مدير – التدقيق الداخلي، شركة البحرين الوطنية القابضة – عضو اللجنة
- فيصل حسين، مدير – المخاطر والالتزام ومسؤول مكافحة غسيل الأموال، شركة البحرين الوطنية للتأمين – أمين سر اللجنة

حوكمة الشركات (يتبع)

لجنة الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة

الغرض من لجنة الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة هو دعم التزام المجموعة المستمر بالإشراف البيئي، والصحة والسلامة، والتنوع والاندماج، والمسؤولية المجتمعية للشركات، وحوكمة الشركات، والاستدامة ذات الصلة بالمجموعة. وتتألف لجنة الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة من مجموعة أعضاء متعددي الوظائف والأقسام.

مسؤوليات اللجنة

- واجبات ومسؤوليات لجنة الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة تشمل ما يلي:
- تحديد مستوى وتعزيز الثقافة داخل المجموعة بخصوص الاستدامة، وتشجيع المناقشة المفتوحة، ودمج معايير الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة في عمليات وأهداف المجموعة.
- المساعدة في وضع الإستراتيجية العامة للمجموعة فيما يتعلق بمسائل الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة، والنظر في السياسات والممارسات والإفصاحات التي تتوافق مع هذه الاستراتيجية وتقديم توصيات بها.
- مراجعة خطة الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة السنوية لاعتمادها من مجلس الإدارة.
- المساعدة في الإشراف على المراسلات الداخلية والخارجية التي تتم مع الموظفين والعملاء والمستثمرين والمستفيدين الآخرين فيما يتعلق بموقف المجموعة أو نهجها تجاه مسائل الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما في ذلك عن طريق التنسيق والمراجعة، وإعداد مسودات الردود، أو التقارير، أو الإفصاحات الأخرى للمستفيدين حسب الاقتضاء.
- النظر في الأمور الحالية والناشئة في مجال الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة التي قد تؤثر على أعمال، أو عمليات أو أداء أو الصورة العامة للمجموعة.
- مراقبة توجهات السياسة العامة العالمية، والقضايا، والمسائل الرقابية، والاهتمامات الأخرى المتعلقة بالشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- تقديم الاستشارات والتوصيات إلى الإدارة بشأن الإجراءات التي يمكن للمجموعة واللجنة اتخاذها لدعم مبادرات الاستدامة للمجموعة.
- مراجعة التقارير الدورية للشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة واتخاذ الإجراءات التصحيحية لتعزيز تقييم ومؤشر المجموعة.
- تنفيذ هذه الواجبات والمهام والمسؤوليات الأخرى ذات الصلة لغرض لجنة الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة التي يطلبها من حين لآخر الرئيس التنفيذي أو نواب الرؤساء التنفيذيين أو مجلس الإدارة.
- اللجنة هي القِيم على استراتيجيات الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة وخارطة طريق للمجموعة، وهي مسؤولة في النهاية عن أداء المجموعة الشامل للشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة، وإعداد تقارير الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما في ذلك مستوى المشاركة من الإدارات الأخرى، وإدارة الموافقات، والتنفيذ، والمساءلة لتحقيق أهداف الاستدامة.

أعضاء اللجنة

- بشاير ضيف، مدير أول – الاتصال المؤسسي والاستدامة، شركة البحرين الوطنية القابضة – رئيس اللجنة
- سامي عسكر، مدير أول – تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي، شركة البحرين الوطنية القابضة – عضو اللجنة
- مريم الأحمد – مدير أول – الموارد البشرية، شركة البحرين الوطنية القابضة – عضو اللجنة
- فيصل حسين – مدير – المخاطر والالتزام ومسؤول مكافحة غسيل الأموال، شركة البحرين الوطنية للتأمين – عضو اللجنة
- حسين مبارك – مدير المرافق، شركة البحرين الوطنية القابضة – عضو اللجنة (استقال، سبتمبر 2022) – محمد حسين، مساعد – المرافق، شركة البحرين الوطنية القابضة – عضو اللجنة (انضم)
- مريم عبد الله – مسؤول أول – نائب الالتزام ونائب مسؤول مكافحة غسيل الأموال، شركة البحرين الوطنية للتأمين – عضو اللجنة
- هيفاء منصور – مسؤول أول العلامة التجارية، شركة البحرين الوطنية القابضة – أمين سر اللجنة

الالتزام

تدرك شركة البحرين الوطنية القابضة والشركات التابعة لها تمامًا مسؤولياتها والتزامها تجاه المتطلبات الرقابية لضمان التزام جميع أنشطة الأعمال بالقواعد واللوائح والمبادئ التوجيهية المعمول بها الخاصة بمصرف البحرين المركزي والسلطات الرقابية الأخرى. وتقع مسؤولية الإشراف على التزام المجموعة على عاتق إدارة المخاطر والالتزام ومكافحة غسيل الأموال المستقلة التي ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة، بالإضافة إلى دورها في العمل كنقطة محورية مع الجهات الرقابية. إضافةً إلى ذلك، تمتلك إدارة الالتزام مصفوفة داخلية مبنية لتنفيذ عملية مراقبة مستمرة (برنامج مراقبة الالتزام)، كجزء من مسؤوليتها لضمان التزام المجموعة وتقييم مدى كفاية وفعالية الأنظمة والضوابط المعمول بها. كما يتم تنفيذ أنشطة الالتزام وفقاً للخطة الموضوعية، والمعتمدة من لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

مكافحة غسيل الأموال

تلتزم المجموعة التزاماً تاماً بمسؤولياتها لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. وتباعاً لذلك، وضعت المجموعة سياسات وإجراءات محددة متوافقة مع مرسوم قانون مكافحة غسيل الأموال رقم (4) لسنة 2001 ولوائح مصرف البحرين المركزي لحظر ومنع وكشف والإبلاغ عن أي أنشطة لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة من خلال تنفيذ الأنظمة والعمليات والضوابط المناسبة.

تقوم المجموعة سنوياً بتنفيذ مراجعة شاملة لسياساتها وإجراءاتها وتوجيهاتها الداخلية، بالإضافة إلى ترتيب دورات متخصصة لضمان الالتزام المستمر. كما قدمت الشركات التابعة للمجموعة تقرير مدققي الحسابات الخارجيين لعام 2021 وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. ومع زيادة حجم أعمالنا ومعاملاتنا اليومية، اتخذت المجموعة نهجاً استراتيجياً بالاستثمار في حل آلي لمكافحة غسيل الأموال، والذي بدأ العمل به خلال عام 2022، حيث يساعد هذا الحل في تسهيل سير العمل بسلاسة بين الإدارات المعنية، وتعزيز التحقيقات الحالية، والعقوبات، وفحوصات مكافحة غسيل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى فهم الأنماط السلوكية لعملائنا لضمان تصعيد المخاوف لدى الجهة المناسبة أو المستفيدين المعنيين.

التدقيق الداخلي

يتعين على إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة تقييم جودة نظام الرقابة الداخلية التي تقوم بتنفيذ أنشطة ضمان مستقلة وموضوعية، وتحليل هيكل وكفاءة نظام الرقابة الداخلية ككل. إضافةً إلى ذلك، فحص إمكانية تحقيق قيمة إضافية وتحسين عمليات المؤسسة، ويساهم التدقيق الداخلي – الذي توافقت تماماً مع جميع مبادئ ومعايير التدقيق الدولية – في تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. لذلك، فإن أنشطة التدقيق الداخلي موجهة نحو مساعدة المجموعة للقضاء على المخاطر، والمساعدة أيضاً في تعزيز عمليات وهيكل الحوكمة.

المدققين الخارجيين

بناءً على توصية مجلس الإدارة، عين المساهمون شركة "كي بي أم جي فخر" باعتبارها مدققاً للبيانات المالية الفردية والموحدة لعام 2022، ومراجعة المدقق للتقرير المالي ربع السنوي ونصف السنوي ونهاية العام عن سنة 2022.

يتعين تنفيذ تدقيق شركة "كي بي أم جي فخر" – بصفتها المدقق الخارجي – وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق بهدف الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة للمجموعة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأيهم. وعلى الرغم من أن التأكيد المعقول يعتبر أعلى مستوى التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن التدقيق الذي يتم إجراؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها، حيث يمكن أن تنشأ الأخطاء بسبب الاحتيال أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع في حدود المعقول أن تؤثر، منفردة أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المتعاملون على أساس تلك القوائم المالية الموحدة.

حوكمة الشركات (يتبع)

تعتبر شركة تدقيق الحسابات "كي بي أم جي فخر" مستقلة عن المجموعة وفقاً لمدونة الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) ومدونة مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين)، إضافة إلى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيق البيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد أوفت بالمسؤوليات الأخلاقية أخرى وفقاً لهذه المتطلبات ومدونة مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين. وبالإضافة إلى خدمات التدقيق الخارجي، يقدم المدققون الخارجيون لدينا عددًا من الخدمات المتعلقة بالتدقيق، بما في ذلك الإجراءات المتفق عليها وفقاً للمعيار الدولي للخدمات ذات الصلة المعمول به التي يطلبها مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة.

أتعاب التدقيق وغير التدقيق التي سددتها المجموعة عن عام 2022

المبلغ بالدينار البحريني	
أتعاب التدقيق والمراجعة	63,854
أتعاب غير التدقيق	11,100

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

وضعت المجموعة - في إطار التزامها بأعلى معايير ممارسات الحوكمة الجيدة - سياسة الإبلاغ عن المخالفات المصممة لتمكين الموظفين أو الموردين أو مقدمي الخدمات أو العملاء أو الغير من الإبلاغ عن أي سلوك سيء أو مخاوف بمستوى عالٍ من السرية. وتوضح السياسة عملية الإبلاغ عن أي سلوك سيء أو مخاوف للمسؤولين المعنيين دون الخوف من أي انتقام. والسياسة متاحة لجميع الموظفين عبر الشبكة الداخلية للمجموعة، وللعلاء أو الغير على الموقع الإلكتروني للمجموعة، كل فيما يخصه.

الشفافية والكفاءة

تهدف المجموعة - في إعداد المبادئ التوجيهية لعملية حوكمة الشركات - إلى تحقيق أقصى قدر من الشفافية والكفاءة في العملية بأكملها لصالح جميع المستفيدين، لا سيما في مجالات تداول الأشخاص الداخليين/الرئيسيين، ومكافحة غسيل الأموال، وأمن المعلومات، والإدارة السليمة للأصول المالية.

توظيف الأقارب

لا تسمح الإدارة، بصفة عامة، بتوظيف الأشخاص "ذوو صلة وثيقة". ومع ذلك، إذا لم يكن هناك تضارب واضح في المصالح ناجم عن أي علاقة شخصية أو علاقة عمل، فيجوز السماح بهذا التوظيف من جانب الرئيس التنفيذي للمجموعة / الرئيس التنفيذي للشركة التابعة/ مجلس الإدارة، بالنظر في ظروف كل حالة.

تشمل عبارة "ذوو صلة وثيقة" في هذا السياق الأزواج، والآباء، والأطفال، والأشقاء، والأصهار (والد الزوج ووالدته، والد الزوجة ووالدها، وأخ الزوج/ الزوجة، وأخت الزوج/ الزوجة، وابن الزوج/ الزوجة، وابنة الزوج/ الزوجة). ويجب الإعلان عن هذه العلاقات للمجموعة قبل بدء التوظيف. وقد يؤدي عدم القيام بذلك إلى فصل الموظف المعني من العمل. وتشمل عبارة "الموظف" في هذا السياق جميع الأشخاص المعتمدين من مصرف البحرين المركزي، مثل أعضاء مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي للشركة الفرعية، ورئيس الالتزام، وما إلى ذلك. كما لا يمكن توظيف الأقارب داخل المؤسسة في نفس الإدارة.

في حالة الزواج بين موظفين يعملان في نفس الشركة داخل المجموعة، يجب الحصول على موافقة الرئيس التنفيذي للمجموعة / الرئيس التنفيذي للشركة الفرعية لمواصلة العمل في المجموعة بعد الزواج.

السياسات والإجراءات

خلال عام 2022، واصلت شركة البحرين الوطنية القابضة مراجعة وتحديث جميع أدلة السياسات والإجراءات الرئيسية بانتظام، والتي تغطي المجالات التشغيلية الحيوية في الشركات التابعة للمجموعة وفي جميع مهام المؤسسة.

التأمين على مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ضد الأخطاء المهنية

تم التأمين على المجموعة بموجب وثيقة التأمين على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ويتم قياس كفاية التغطية من حيث حجم الأصول وتوقعات النمو المستقبلية للمجموعة. ومن الجدير بالذكر أنه لم تنشأ أي مطالبات خلال السنوات العشر الماضية.

تداول الأشخاص الرئيسيين

تُشرف لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر على التزام المجموعة بأحدث أنظمة تداول الأشخاص الرئيسيين الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، وترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة. وقدمت المجموعة تقرير التدقيق الداخلي الخاص بها عن عام 2022 وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

قواعد السلوك وأخلاقيات العمل

أعدت المجموعة مدونة أخلاقيات العمل التي تحكم سلوك وممارسات عمل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة والموظفين. وتتم مراقبة التزام الموظفين بمدونة أخلاقيات العمل، ويقوم أعضاء مجلس الإدارة مجتمعين أو منفردين بمراقبة الالتزام.

الغرامات

لم تدفع المجموعة أي غرامات مالية لمصرف البحرين المركزي أو أي جهة رسمية أخرى خلال العام.

الاتصالات

تلتزم المجموعة بالتواصل الفعّال مع جميع المستفيدين – الداخليين والخارجيين – دون تأخير وبطريقة شفافة ومهنية. وتشمل قنوات الاتصال الرئيسية للمجموعة الجمعية العامة السنوية، والتقرير ربع السنوي/السنوي، والقوائم المالية الموحدة، وكتيب الشركة، والموقع الإلكتروني للشركة، والشبكة الداخلية للمجموعة، والتصريحات الصحفية، والإعلانات في وسائل الإعلام المحلية والإقليمية.

سكرتير المجموعة

وفقاً لميثاق حوكمة الشركات ومبادئ مملكة البحرين، يوجد لدى المجموعة قسم منفصل يتعامل مع وظيفة سكرتارية المجموعة، حيث تقع هذه الوظيفة على عاتق سكرتير المجموعة، السيدة فاطمة العمادي، المسؤولة عن ضمان نزاهة إطار عمل الحوكمة، ومسؤولية الإدارة الفعالة للمجموعة، وضمان الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية وتنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة.

تقدم سكرتارية المجموعة دعمها إلى مجلس الإدارة من خلال الحفاظ على حسن سير عمل لجان مجلس الإدارة وضمان الدعوة وتنظيم الاجتماعات بشكل صحيح، وتسجيل المحاضر بدقة.

خطة الخلافة

وفقاً لمتطلبات ومبادئ حوكمة الشركات، قام مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد خطة الخلافة، بما في ذلك سياسات ومبادئ اختيار من يخلف الرئيس التنفيذي للمجموعة، سواء في حالة الطوارئ أو في سياق الأعمال الاعتيادية. إضافةً إلى ذلك، قامت الإدارة بالتنسيق مع مجلس الإدارة بوضع خطة الخلافة لأفراد الإدارة العليا للمجموعة، والتي يتم تنفيذها وفقاً للخطة.

حوكمة الشركات (يتبع)

الشكاوى

تسعى الشركات التابعة للمجموعة دائماً إلى توفير تجربة مريحة ورائعة للعملاء مع توفير خدمات التأمين المناسبة للعملاء. وترتب على ذلك أننا اعتمدنا نهج شكاوى العملاء بشأن المخاوف التي يمكن لجميع العملاء الوصول إليها من خلال قنوات التواصل مختلفة، ومنها فروعنا ومركز الاتصال ووحدة الشكاوى وعبر الإنترنت من خلال مواقعنا الإلكترونية أو عبر تطبيق الواتساب.

تتألف عملية الشكاوى من مسارين للعملية، (1) التعامل مع الشكاوى، و (2) الإبلاغ عن الشكاوى. بالنسبة للتعامل مع شكاوى العملاء، فإنه تم تعيين موظف مخصص للشكاوى لتسهيل تلقي الشكاوى والإقرار بما جاء فيها، وتسجيل المعلومات والتفاصيل المتعلقة بالشكاوى، والتحقق في الشكاوى، والرد على الشكاوى. وإذا لم يكن العميل راضياً عن الحل أو لم يتم حل الشكاوى في غضون 30 يوماً ميلادياً، فيحق للعملاء تصعيد الحالة إلى مصرف البحرين المركزي.

كما أننا قمنا – لتسهيل عملية المشاركة مع عملائنا – بنشر دليل سهل الاستخدام يمكن العثور عليه في نسخة ورقية في الفروع ونسخة إلكترونية على مواقعنا الإلكترونية، مما يساعد أيضاً في توفير الشفافية بشأن إجراءات الشكاوى وتأكيد العملاء بأننا على دراية بحقوقهم في التعبير عن مخاوفهم.

تضارب المصالح

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين الرئيسيين وكبار التنفيذيين وغيرهم من موظفي الشركة تجنب الحالات التي تؤدي إلى تضارب المصالح مع الشركة والتعامل مع هذه الحالات وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية وميثاق حوكمة الشركات البحريني. تنص اللوائح الداخلية لمجلس الإدارة على اشتراط الحصول على موافقة مجلس الإدارة لدخول أي عضو مجلس إدارة أو أي عضو في الإدارة التنفيذية في أي معاملة تتضمن تضارب مصالح. كما أنه يتعين على أي مسؤول أو عضو مجلس إدارة في الشركة – والذي يكون له أو لمن يمثله في مجلس الإدارة مصلحة مشتركة أو متضاربة في أي معاملة معروضة على مجلس الإدارة لاتخاذ قرار بشأنها – أن يفسح عن ذلك إلى مجلس الإدارة ويثبت ذلك في محاضر الاجتماع. ولا يحق للشخص المعني المشاركة في المداولة والمناقشة والتصويت على أي قرار بشأن هذه المعاملات. كما يجب أن يتضمن الإفصاح جوهر المعاملة وتأثيرها على سلامة قرارات المجموعة ومعاملاتها، وليس الشكل القانوني فحسب. علاوة على ذلك، يتعين على رئيس مجلس الإدارة إبلاغ الجمعية العامة بنتائج المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة التي وافق عليها مجلس الإدارة في أول الاجتماع بعد تنفيذ المعاملة، ويجب أن يكون التقرير على أساس كل حالة على حدة (أي: وفقاً للمعاملة والأطراف ذوي العلاقة) وأن يرفق به تقرير من مدقق الحسابات الخارجي. كما يتم الإفصاح إلى المساهمين في هذه الوثيقة عن بيانات المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وتصنيف المبالغ المستحقة لهؤلاء الأطراف والذمم المدبنة منه للمساهمين. إضافة إلى ذلك، يجب على مدققي حسابات المجموعة التأكد من قيام الأطراف ذوي العلاقة بتنفيذ جميع التزاماتهم المتعلقة بهذه المعاملات وأي معاملات كانوا طرفاً فيها في السنة التالية، ويتعين الإشارة أيضاً إلى المعايير الدولية والقوانين الأخرى ذات الصلة بالتقارير المالية لإجراء معايير هذه المعاملات والإفصاح عنها.

معاملات الأطراف ذوي العلاقة

يؤكد قانون الشركات التجارية ولوائح مصرف البحرين المركزي وسياسة حوكمة الشركات للمجموعة على واجب عضو مجلس الإدارة في تجنب المواقف التي يكون لديهم فيها تضارب في المصالح. ويشمل هذا التضارب المحتمل الذي قد ينشأ عندما يكون لدى عضو مجلس الإدارة واجبات أخرى ومصالح (أو مصالح) تجارية مع أي شركة أخرى. بالإضافة إلى إقرار بتضارب المصالح يتضمن جميع الحقائق الجوهرية في أي شخص مسؤول عن الاتصال أو في أي معاملة. وبعد ذلك، يجب على عضو مجلس الإدارة المعني الامتناع عن المداولات والتصويت على المسألة (أو المسائل) ذات الصلة.

لا يشارك أعضاء مجلس الإدارة المعنيون في القرارات التي لديهم أو قد يكون لديهم فيها تضارب مصالح محتمل وذلك وفقاً للمنصوص عليه في حوكمة الشركات للمجموعة.

تم الإفصاح عن تفاصيل معاملات الأطراف ذوي العلاقة التي شاركت فيها المجموعة في عام 2022 في الإيضاح 35 من القوائم المالية. وتطبق الشركة إجراءات محسنة لمعاملات الأطراف ذوي العلاقة وقد وضعت آلية لتنظيم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة من أجل الحد من تضارب المصالح.

عملية الموافقة على المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة تشمل ما يلي:

- تحديد حسابات جميع الأطراف ذوي العلاقة بما في ذلك الشركات الشخصية والزميلة.
- تحديد وإعداد قائمة بجميع المعاملات والأرصدة المتعلقة بالحسابات المحددة.
- الحصول على موافقة مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي.
- مناقشتها واعتمادها من جانب المساهمين سنويًا في اجتماع الجمعية العامة السنوية.

حالة الالتزام بوحدة الضوابط رفيعة المستوى الخاصة بمصرف البحرين المركزي

يتعين على شركة البحرين الوطنية القابضة، باعتبارها شركة مدرجة في بورصة البحرين، والشركات التابعة للمجموعة (شركة البحرين الوطنية للتأمين وشركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة) باعتبارهما منشآت خاضعة لرقابة مصرف البحرين المركزي الالتزام بوحدة الضوابط رفيعة المستوى المبينة في دليل قواعد مصرف البحرين المركزي، المجلدان (6) و(3). يجب الالتزام بالقواعد، أما الإرشادات فيجوز الالتزام بها أو شرح عدم الالتزام بها إلى مصرف البحرين المركزي والمساهمين عن طريق تقرير سنوي.

قدمت شركة البحرين الوطنية القابضة الإيضاحات التالية فيما يتعلق بالإرشادات الواردة أدناه في المجلد (6) من وحدة الضوابط رفيعة المستوى:

تنص الفقرة [HC-1.3.6] على أنه لا يجوز لأي عضو مجلس إدارة أن يشغل أكثر من 3 عضويات في مجالس إدارة الشركات العامة في البحرين بشرط عدم وجود تضارب في المصالح (بما في ذلك وجود مصلحة في شركات تباشر نفس مجال الأعمال). لا ينبغي لمجلس الإدارة اقتراح انتخاب أو إعادة انتخاب أي عضو مجلس إدارة يتوافر فيه ذلك. وهناك عضوان من أعضاء مجلس إدارة شركة البحرين الوطنية القابضة، وهما السيد فاروق المؤيد والسيد جهاد أمين، يشغلان أكثر من ثلاثة عضويات ولكن لا يزيدوا عن 5 عضويات في مجالس إدارة الشركات العامة في البحرين والتي تتوافق مع المبدأ (1) من قانون حوكمة الشركات عام 2018 ولا يوجد تضارب في المصالح بين عضويات مجالس الإدارة الأخرى وعضوية مجلس إدارة المجموعة.

التغييرات في وحدة الضوابط رفيعة المستوى خلال عام 2022

- بناءً على التحديثات ربع السنوية للدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي التي طرأت على المجلد 6، فإن وحدة الضوابط رفيعة المستوى لأسواق رأس المال، قد شهدت ملخص التغييرات التالي:
- الفقرة [HC-1.3.5] – يجب أن يتألف مجلس الإدارة مما لا يقل عن 5 أعضاء وأن يأخذ في الاعتبار تمثيل المرأة في تشكيل مجلس الإدارة. كما يجب الإفصاح عن الإحصائيات المتعلقة بتشكيله تبعاً لذلك.
 - الفقرة [HC-8.3.3] – يجب على الشركات أن تفصح في تقريرها السنوي عن النسبة المئوية للذكور والإناث في مجلس الإدارة، حيث يجب ذكر غياب تمثيل الذكور أو الإناث.

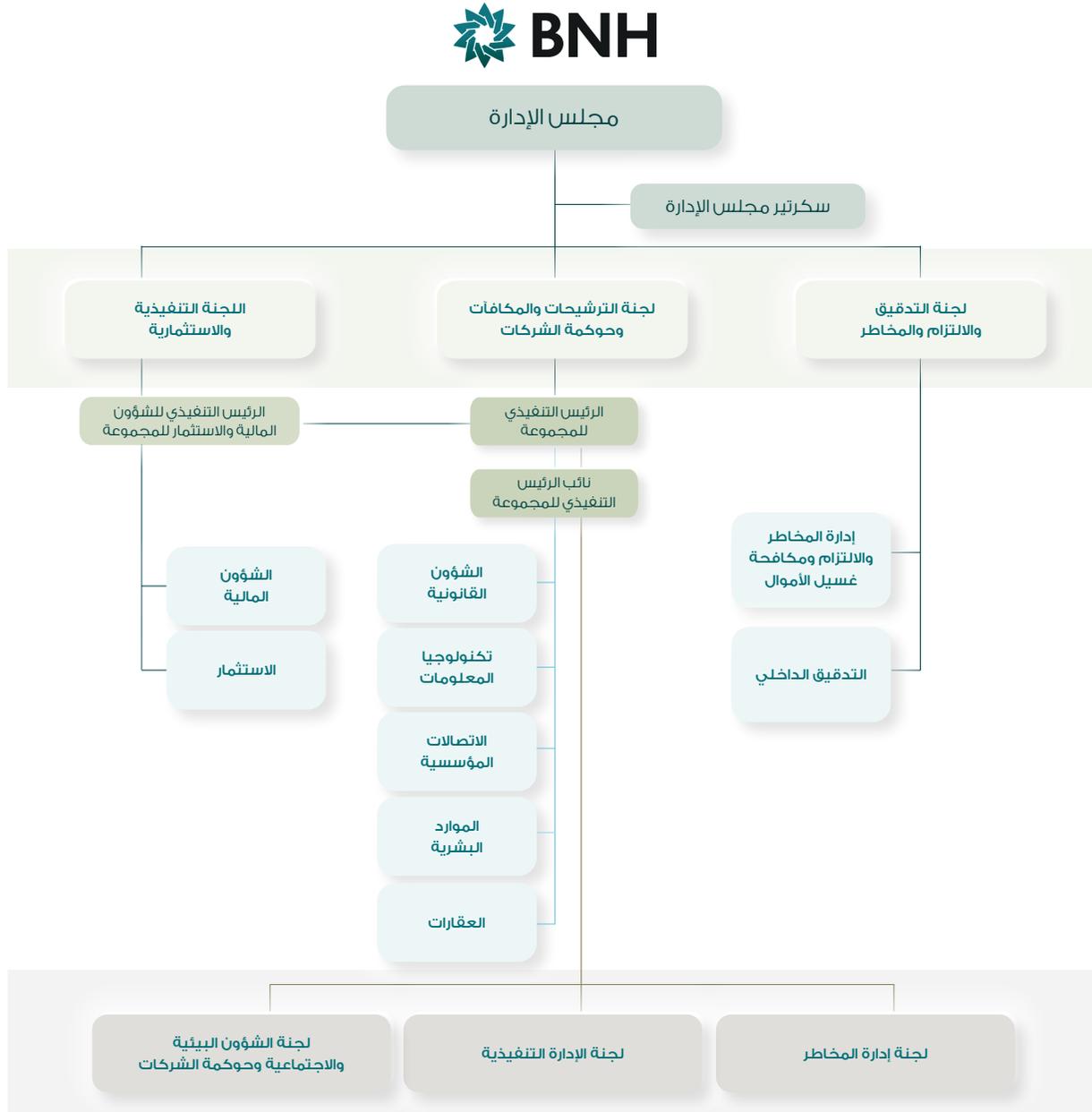
مسؤول حوكمة الشركات

تم تعيين مسؤول حوكمة الشركات في شركة البحرين الوطنية القابضة وفقاً لميثاق حوكمة الشركات.

بيانات الاتصال	تاريخ التعيين	الاسم
هاتف: 17587308 البريد الإلكتروني: amina.bushaar@bnhgroup.com	20 مارس 2022	أمينة جاسم بوشعر

الهيكل التنظيمي

شركة البحرين الوطنية القابضة

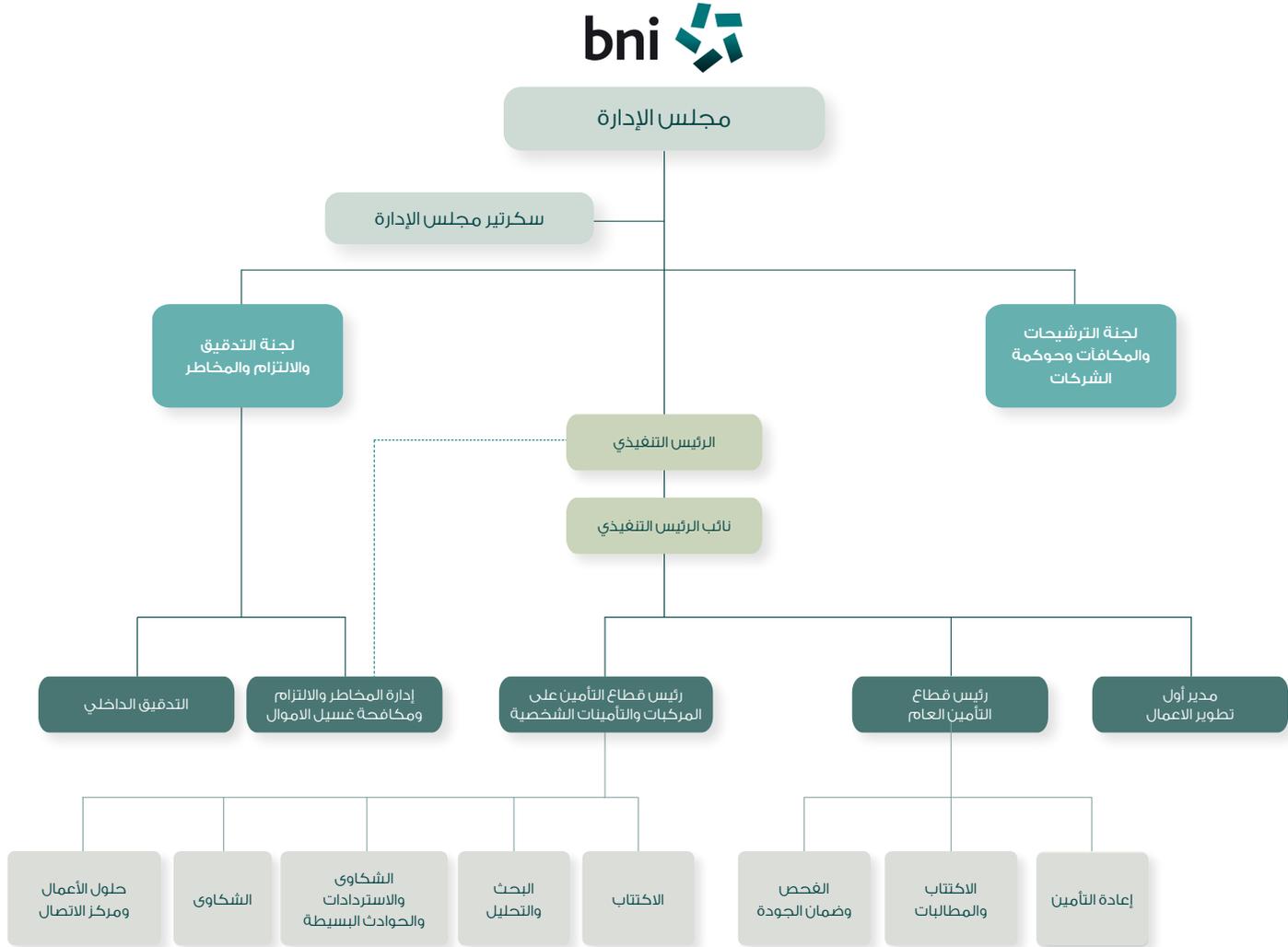


1. تُشكل لجان مجلس الإدارة، كل على حدة، في كل شركة معنية، باستثناء اللجنة التنفيذية والاستثمارية التابعة لشركة البحرين الوطنية القابضة، وشركة البحرين الوطنية للتأمين، وشركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة.
2. تم تشكيل لجان الإدارة بشكل مشترك للمجموعة، وتضمنت الشركة الأم والشركات التابعة.
3. توفر شركة البحرين الوطنية القابضة وظائف الدعم إلى شركة البحرين الوطنية للتأمين وشركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة من خلال اتفاقية مستوى الخدمة المبرمة بينهم.
4. توفر إدارة المخاطر والالتزام ومكافحة غسيل الأموال خدماتها لشركة البحرين الوطنية القابضة من خلال اتفاقية مستوى الخدمة المبرمة بين شركة البحرين الوطنية للتأمين وشركة البحرين الوطنية القابضة.



المخطط التنظيمي

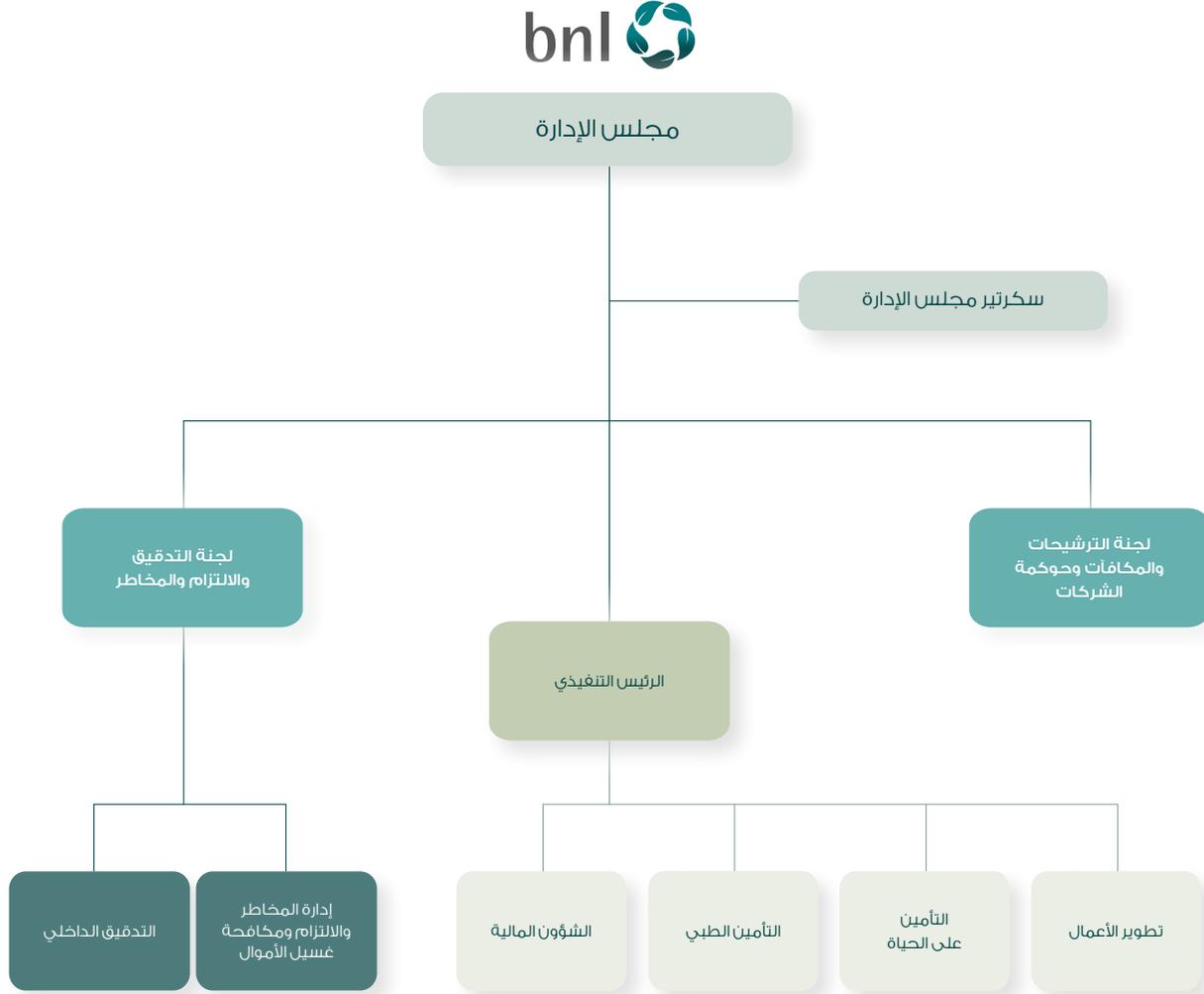
شركة البحرين الوطنية للتأمين



توفر إدارة التدقيق الداخلي خدماتها لشركة البحرين الوطنية للتأمين من خلال اتفاقية مستوى الخدمة المبرمة بين شركة البحرين الوطنية القابضة وشركة البحرين الوطنية للتأمين.

المخطط التنظيمي (يتبع)

شركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة



1. توفر إدارة التدقيق الداخلي خدماتها لشركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة من خلال اتفاقية مستوى الخدمة المبرمة بين شركة البحرين الوطنية القابضة وشركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة.
2. توفر إدارة المخاطر والالتزام ومكافحة غسيل الأموال خدماتها لشركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة من خلال اتفاقية مستوى الخدمة المبرمة بين شركة البحرين الوطنية للتأمين وشركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة.